مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN: 2352- 9822 / E-ISSN: 2588-1574
المجلد: 11 العدد: 02 / ديسمبر - 2024
ص 277 - 299
OEB Univ. Publish. Co.

فعالية التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة تحليلية

The Effectiveness of Economic Diversification in Achieving Economic Development: An Analytical Study

لياس شوبار [1] *

[1] مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة محمد بوضياف مسيلة (الجزائر)، *lyes.choubar@univ-msila.dz*

تاريخ الاستلام: 2024/10/13 تاريخ قبول النشر: 2024/12/09 تاريخ النشر: 2024/12/31

الملخص: حاولت هذه الدراسة التطرق إلى المفاهيم النظرية المرتبطة ببعض جوانب التنويع الاقتصادي الذي يعتبر أكثر من ضرورة ملحة لبلدان المغرب العربي عموما وللبلدان المصدرة للمحروقات منها خصوصا مثل الجزائر، تناولت الدراسة أهمية التنويع الاقتصادي سيما للبلدان التي تعتمد في صادراتها على مورد واحد، كما تطرقت إلى آلية قياس التنويع الاقتصادي من خلال مجموعة متنوعة من المؤشرات الإحصائية وختمت الدراسة بمقارنة مسار التنويع الاقتصادي في مجموعة البلدان المنتجة للنفط ومجموعة البلدان غير المنتجة، وخلصت الدراسة إلى أن التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط كان أبطأ بكثير منه في البلدان غير المنتجة.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، النمو الاقتصادي، مؤشرات قياس تنويع الصادرات.
تصنيف JEL : F14 , C33 , E60.

Abstract: This study attempted to address the theoretical concepts associated with some aspects of economic diversification, which is more than an urgent necessity for the countries of the Maghreb in general and for the countries exporting hydrocarbons, including Algeria, the study dealt the importance of economic diversification, especially for countries that depend In its exports on a single resource, it also touched on the mechanism of measuring economic diversification through a variety of statistical indicators. The study concluded by comparing the path of economic diversification in the group of oil-producing countries and the group of non-oil producing countries. The study concluded that economic diversification in oil-producing countries was much slower than in non-producing countries.

Keywords: economic diversification; economic development; economic growth; indicators measuring export diversification.
Jel Classification Codes : F14, C33, E60.

* **المؤلف المرسل:** لياس شوبار

1. مقدمة:

حتى خمسينات القرن الماضي كان الفكر الاقتصادي السائد في العلاقات الاقتصادية الدولية تحكمه النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية (دافيد ريكاردو) والنظرية النيوكلاسيكية (هكشر واولين) والمسماة بنظرية الميزة النسبية والتي تشير إلى ضرورة تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بالموارد الطبيعية الأكثر وفرة وفقا للتقسيم الدولي للعمل وبذلك تتحقق رفاهية وازدهار الدول، ومن هذا المنطلق كان ينظر إلى الموارد الطبيعية على أنها مصدر للميزة التي تجعل الدولة تدخل في عملية التبادل الخارجي، الكثير من الدراسات تثبت أن التنويع يسمح بالتقليل من اختلالات الاقتصاد الكلي كما يساهم في الحد من التذبذبات في المداخيل المتأتية من الصادرات في الأجل الطويل(Hesse, 2008) ، كما أن (Leiderman and Moloney 2007) قاموا بدراسات بهذا الشأن وتوصلوا إلى نتائج تدعم فرضية فعالية الاقتصاد المنوع، فتنويع الصادرات غير التقليدية يفتح فرصا جديدة وأسواق جديدة للمؤسسات والمستثمرين، فالتنويع الاقتصادي نظريا يمثل استراتيجية ناجعة للدول السائرة في طريق النمو للتحول لاقتصاديات عصرية (CHANDRA, BOCCARDO, & OSORIO, 2007)، فالبلد أو المنطقة التي تكون نشاطاتها الاقتصادية أكثر تنوعا هي الأقل تعرضا للصدمات الاقتصادية، حيث أن الصدمات التي تضرب مختلف القطاعات لا ترتبط ارتباطًا إيجابيًا مع بعضها البعض هذه الحجة مهمة بشكل خاص للبلدان التي تصدر المواد الخام ، والتي يمكن أن تتقلب أسعارها إلى حد كبير، والتي تشكل السبب الأكثر وضوحًا للسعي إلى مزيد من التنويع.

تعد مسألة التنويع الاقتصادي مسألة في غاية الأهمية بالنسبة لبلدان المغرب العربي سيما البلدان التي تعتمد في صادراتها على المحروقات كالجزائر وليبيا، تعتبر الجزائر من الدول التي تعاني من الأحادية في التصدير حيث يهيمن قطاع المحروقات على نسبة أكثر تقارب 98% من إجمالي الصادرات (ارتفاع الصادرات من ما قيمته 12.525 مليار دولار سنة 1999 مع سعر برميل البترول يقارب 23 دولار إلى ما قيمته 62.956 مليار دولار سنة 2014 مع تسجيل سعر برميل بترول بـ 99 دولار) الشيء الذي جعل اقتصادها رهينا للأسواق الخارجية وتقلبات أسعار البترول، وخير دليل على ذلك أزمة انهيار أسعار البترول عام 1986 أين تراجعت أسعار البترول بشكل رهيب وتسببت في انخفاض قيمة الصادرات الإجمالية ما جعل الجزائر تفكر بجدية في ترقية

وتنويع صادراتها بالاعتماد على المزايا التي نوفرها حرية التجارة في المنافسة والتكنولوجيا وانعدام الرسوم التجارية.

فالاقتصاد الجزائري يقبع تحت إشكاليتين: من جهة يعتبر من البلدان السائرة في طريق النمو ومن جهة أخرى هو اقتصاد ريعي بامتياز قليل التنوع، فالتطور الاقتصادي يستلزم تنوع انتاجي يخفض من نسبة التبعية لقلبات أسعار البترول في الاسواق الخارجية وكذلك نجاح استراتيجية التطور غالبا ما تكون تابعة لنجاعة السياسات التجارية والصناعية العنصران الأكثر أهمية في عملية التنويع الإنتاجي، فالتنويع الإنتاجي هو تنويع اقتصادي يمس كل النشاطات الاقتصادية التي يمكن أن تولد قيمة مضافة مرتفعة بمعدلات انتاجية عالية.

سنحاول في هذه المداخلة التطرق إلى أهم الجوانب النظرية المتعلقة بالتنويع الاقتصادي من المفهوم إلى الأنواع وكذلك آليات القياس وأهميته، سنتطرق إلى التنويع الاقتصادي ومدى نجاحه دراسة مقارنة بين البلدان المصدرة للمحروقات والبلدان غير المصدرة لها، باعتبار هذه البلدان تواجه تحديات كبيرة تتعلق باعتمادها الكبير على واردات مصدر واحد من الموارد الطبيعية ما يجعل من التنويع الاقتصادي بالنسبة له مسألة حتمية، قسمن مداخلتنا هذه إلى المحاور الثلاثة الرئيسية:

i. التنويع الاقتصادي: المفهوم وآلية القياس.
ii. التنويع والتنمية الاقتصادية.
iii. التنويع الاقتصادي بين البلدان المنتجة للنفط والبلدان غير المنتجة للنفط.

2. التنويع الاقتصادي: المفهوم وآلية القياس

1.2. مفهوم التنويع الاقتصادي:

في دراسته الرائدة عرف (Ansoff, 1957) التنويع بأنه استراتيجية لاستكشاف أسواق جديدة بمنتجات جديدة، وحسب (Bond and Milne, 1987) فإن تنويع الصادرات هو الزيادة في عدد المنتجات المختلفة في قاعدة التصدير إلى جانب الانخفاض في الاعتماد على أي متنج وحيد كمصدر لإيرادات النقد الأجنبي، بينما يعرف (IMF, 2014) تنويع الصادرات على أنه التحول إلى هيكل إنتاج أكثر تنوعا بما في ذلك إدخال منتجات جديدة أو توسيع المنتجات الموجود مسبقا بما في ذلك المنتجات عالية الجودة. ومنه يمكن القول أن التنويع الاقتصادي مفهوم واسع وشامل يتضمن عدة أبعاد من أبرزها تنويع الصادرات

والتي يمكن تعريفها على أنها توسيع قاعدة السلع المصدرة وعدم الاعتماد على سلعة وحيدة تكون مصدرا للإيرادات المالية الأجنبية، وهذا الأمر لا يكون إلا بمشاركة جميع قطاعات النشاط الاقتصادي بشكل متقارب في تشكيل الناتج المحلي الخام.

2.2. لماذا يعد تنويع الصادرات مهما؟

يميل تنويع الصادرات إلى التخفيف من عدم استقرار عائدات التصدير وتقلبات الواردات وعدم استقرار رأس المال، هذه الأمور التي تعتبر من مثبطات النمو الاقتصادي (Fosu, 1991). فإذا كان بإمكان بلد ما تعزيز سلة صادراته بمنتجات متنوعة فإن أي تقلب في أسعار مجموعة فرعية من الصادرات يتم تعويضه كليا أو جزئيا عن طريق مجموعة فرعية أخرى، وبالتالي فإن ذلك البلد سيميل إلى مواجهة قدر أقل من عدم اليقين فيما يتعلق بقدرته على تمويل مستوى معين من الواردات.

تنويع الصادرات يؤثر بشكل إيجابي على نمط النمو والتحول الهيكلي الذي يشهده البلدان والمناطق، حيث تؤدي زيادة الصادرات الصناعية إلى زيادة النمو الاقتصادي. (Fosu, 1991)

العديد من الدراسات وجدت أن تنويع الصادرات يزيد من قدرة البلد على تحقيق الأهداف مثل خلق فرص عمل جديدة وتحسين عملية توزيع الدخل. (Figueroa et Aristara 2017)

يمكن أن يؤدي تنويع الصادرات إلى زيادة الإنتاجية لأنه يؤدي إلى مبادرات القيمة المضافة وتحسين جودة المنتجات المصنعة. (Alaya 2012)

بالنسبة للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل هناك دائما طلب محلي غير كاف للحفاظ على النمو الاقتصادي، لذلك تعتبر الصادرات ذات أهمية حاسمة لهذه البلدان من أجل تحقيق النمو المستدام، حسب (Hesse, 2008) تعاني صادرات البلدان النامية من التدني في الجودة فهي منتجات موارد طبيعية أو زراعية وهذا ما يجعل البلدان عرضة للصدمات الخارجية. حيث يشكل التركيز السلعي المرتفع للصادرات تهديدا كبيرا لأدائها الاقتصادي، وتتمثل أهم الأسباب الكامنة وراء ذلك في ظهور متنافسين جدد في الأسواق العالمية وكذلك صدمات العرض للاقتصاد المحلي، بالإضافة إلى صدمات جانب الطلب التي تؤثر بشكل كبير على هذه البلدان، وبالتالي فإن تنويع الصادرات مهم بالنسبة لهذه البلدان من أجل تجنب الصدمات الخارجية والحفاظ على النمو الاقتصادي.

حسب (Agosin, Alvarez, & Bravo-Ortega, 2012) ظهور منتجات جديدة يخلق عوامل خارجية Externality وتأثيرات غير مباشرة من خلال توفير المعرفة والمهارات اللازمة لتصنيع هذه المنتجات، هذه الحقيقة المسماة "نقل التكنولوجيا" تؤدي إلى زيادة كفاءة عوامل الإنتاج، وفقا لـ (Wagner, 2007) فإن الشركات التي تقوم بعملية التصدير تنتج بكفاءة أعلى بكثير من الشركات المحلية التي تبيع المنتجات في السوق المحلية فقط، وتؤدي في الزيادة في القدرات التكنولوجية للبلد إلى تنويع المنتجات.

حسب (Ahmadov, 2014) وفي سياق البلدان الغنية بالموارد، ولا سيما في العالم النامي، قد يساعد تنويع الصادرات في معالجة عدد من القضايا الاقتصادية. أولاً، يمكن أن يساعد في مواجهة آثار "المرض الهولندي" للموارد الطبيعية، مثل التدهور في قطاعات الاقتصاد المحلية الموجودة مسبقًا. ثانيًا، تتقلب أسعار بعض السلع الأولية، وخاصة المعادن، وقد يؤدي تصدير هذه المنتجات إلى نقل التقلبات إلى المالية العامة والدخل القومي إذا كان هناك اعتماد على هذه السلع الأولية القليلة. قد يساعد التنويع بعيدًا عن مثل هذا الاعتماد على استقرار المالية العامة. أخيرًا، نظرًا لأن بعض البلدان الغنية بالموارد تواجه مشكلة النضوب، فإن التنويع الاقتصادي بشكل عام وتنويع الصادرات بشكل خاص هي استراتيجيات متاحة لضمان الاستدامة الاقتصادية.

3.2.مفاهيم أساسية متعلقة بالتنويع:

تنويع الإنتاج: رأسي أم أفقي؟

في الغالب عند التفكير في تنويع الإنتاج، هناك خيارين أساسيين يمكن لبلد من خلالها إنشاء قطاعات جديدة من النشاط الاقتصادي، وهذه العملية تسمى بـ "التنويع الأفقي". والخيار الثاني، والذي غالبًا ما يكون أفضل، هو اعتماد سياسات تؤدي إلى التنويع داخل القطاعات، وهو ما يسمى بـ "التنويع الرأسي". حسب (IMF, 2014) تقدم تجربة ترينيداد وتوباغو مثالاً ممتازًا للتنويع الرأسي. في السبعينيات والثمانينيات، كانت جميع عائدات النفط في ترينيداد وتوباغو تقريبًا تتكون من عائدات تصدير النفط الخام. لكن منذ منتصف الثمانينيات، قامت ترينيداد وتوباغو بتنويع صناعتها البترولية لتشمل تكرير النفط والغاز وإنتاج الغاز الطبيعي المسال والبتروكيماويات. كانت مزايا استراتيجية التنويع هذه ذات شقين. أولاً، تمكنت ترينيداد وتوباغو من دخول المزيد من الصناعات ذات القيمة المضافة العالية، وبالتالي زيادة الدخل من استخراج مواردها غير المتجددة.

ثانيًا، لم تعد الدولة عرضة للتغيرات في أسعار السلع كما كانت في الماضي. عندما تنخفض أسعار الطاقة، على سبيل المثال، فإن صناعة الغاز والنفط تتضرر بشكل مفهوم. ومع ذلك، نظرًا لأن الطاقة هي المدخل الرئيسي في صناعة البتروكيماويات، فإن منتجي البتروكيماويات يربحون. تساعد هذه التفاعلات التعويضية في الحفاظ على صناعة الطاقة في ترينيداد وتوباغو ثابتة نسبيًا.

حسب (IMF, 2014) من الناحية العملية، غالبًا ما تكون السياسات القائمة على التنويع الرأسي أسهل وأقل تكلفة في التنفيذ من السياسات القائمة على التنويع الأفقي. يميل التنويع الأفقي، من خلال محاولة إنشاء قطاعات جديدة تمامًا، إلى أن يكون أكثر ثقلًا. من ناحية أخرى، يمكن للتنويع العمودي، من خلال البناء على نقاط القوة في القطاعات الحالية، أن يستغل أوجه التآزر الموجودة بالفعل. سيجد البلد الذي يدير بالفعل عددًا قليلاً من المنتجعات السياحية أنه من الأسهل التوسع في أنشطة مثل السياحة البيئية. كما اكتشف العديد من البلدان التي اتبعت بنشاط السياسات الصناعية التي تقودها الدولة، فإن محاولة تطوير قطاعات من الصفر هي مسعى مكلف وغير مثمر في كثير من الأحيان.

ديناميكية نمو الصادرات: الهامش التكثيفي والهامش التوسعي

حسب (Cottet, Madariaga, & Jégou, 2012) فإن العديد من الدراسات تقسم نمو الصادرات وفقا لما إذا كان هذا النمو يأتي من منتجات مصدرة جديدة (وهذا ما يسمى بالهامش التوسعي (marge intensive) أو ما إذا كانت تستند إلى زيادة صادرات المنتجات الموجودة أصلا، وهذا ما يسمى بالهامش التكثيفي (margr intensive)، هذا التقسيم لنمو الصادرات يتيح لنا تفسيره من خلال عمليتي التخصص (الهامش التكثيفي) أو التنويع (الهامش التوسعي)، فالهامش التوسعي يوضح مدى تنوع سلة المنتجات المصدرة بينما يقوم الهامش التكثيفي بتقييم نمو الصادرات من نفس المنتجات.

حسب (Easterly & Reshef, 2014) و(Cottet, Madariaga, & Jégou, 2012) يمكن تقسيم نمو الصادرات كما يلي:

$$\underbrace{\frac{x_t+x_{t-1}}{x_{t-1}} = \frac{\mathrm{tr}_t-\mathrm{tr}_{t-1}}{x_{t-1}}}_{\text{الهامش التكثيفي}} + \underbrace{\frac{\mathrm{n}_t-\mathrm{d}_{t-1}}{x_{t-1}}}_{\text{الهامش التوسعي}}$$

بحيث : x_{t-1} : الصادرات الكلية في المدة t−1، x_t يمثل الصادرات الاجمالية في الفترة t .

الهامش التوسعي: يقاس بالارتفاع في الصادرات المتأتية من منتجات تقليدية (traditional)، المصدرة في الفترتين (t)، (t−1).

الهامش التكثيفي: يقاس بالنمو في الصادرات المتأتية من قيمة الصادرات الصافية للمنتجات الجديدة، أي الفرق بين المنتجات الجديدة المصدرة في الفترة t والسلع التي اختفت من الصادرات d منذ الفترة t−1.

4.2.قياس تنوع الصادرات:

حسب تقرير (NU2013) فإنه عادة ما يقاس تنوع الجهاز الإنتاجي بتنوع الصادرات بسبب الارتباط الوثيق بين المفهومين وبسبب توفر البيانات بشكل أكبر على المستوى الدولي، صاغ الاقتصاديون الكثير من الطرق من أجل قياس وتقدير درجة تنوع الصادرات، فقد كانت أول محاولة من أجل قياس درجة تنوع الصادرات عام 1930 من قبل الاقتصادي Mc laughlin حين قام باختبار قوة العلاقة بين درجة التركيز الصناعي في مدينة معينة وحجم التلقبات الدورية والموسمية والاقتصادية التي مرت بها المدينة، حسب (Ben Hammouda, Karingi, Angelica, Njuguna, & Sadni Jall, 2006)، يقاس التنويع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية عديدة تتفاوت في كفاءتها وملاءمتها لأغراض القياس، كما أن هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنويع الاقتصادي ومن هذه المؤشرات نذكر:

- **مؤشرات التركيز**
- **مؤشر أوجيف (indice d'Ogive)**

يقيس هذا المؤشر الإنحراف بالنسبة للتوزيع المتساوي للعمالة في جميع القطاعات أي متوسط التوزيع، يمكن استخدام هذا المؤشر كمقياس لتنويع الصادرات أو تركيزها، انظر مثلا: (Ali, Alwang, Siegel, & Mundial, 1991)، ويتم حسابه على النحو التالي:

$$OGV = N \sum_{i=1}^{N} (P_i - {}^{1}/_{N})^2$$

حيث:

$P_i = ({}^{x_i}/_{X})$: النسبة الحقيقية لصادرات المنتوج i الى الصادرات الاجمالية X، $(X = \sum x_i)$

N : يمثل العدد الاجمالي للسلع المصدرة.

$1/N$: يمثل النسبة المثلى لمداخيل الصادرات والتي هي المساهمة المتوسطة لصادرات كل سلعة في مجمل الصادرات.

فاذا كانت قيمة:

$OGV = 0$: فهذا يعني تقسيم متوازن لقيمة الصادرات على مختلف السلع.

OGV يقترب من الصفر فهذا يعني أن الصادرات جد متنوعة.

OGV مرتفعة الصادرات غير متنوعة نسبيا.

أ. **مؤشر أونتروبي** (ENTROPIE):

مؤشر أنتروبي يعكس التنوع أو مدى التقسيم السلعي للصادرات ويحسب على الشكل التالي:

$$ENT = -\sum_{i=1}^{N} P_i log_2 P_i$$

أو :

$$ENT = \sum_{i=1}^{N} P_i log_2 (1/P_i)$$

حيث أن N ، P_i معرفان في مؤشر أوجيف.

القيمة العظمى التي يمكن أن يبلغها المؤشر ENT هي $log_2 N$،ويبلغها عندما تكون سلع تشكيلة الصادرات مقسمة بالتساوي أو بمعنى آخر تساوي قيم P_i، هذه القيمة تشير الى تنوع كبير في الصادرات رغم أن تشكيلة السلع مقسمة بالتساوي.

إذا كان مصدر عائدات الصادرات السلعة i أي $P_i = 1$، كل قيمة من $P_i = 0$ و $ENT = 0$، هذا معناه تخصص وتركيز سلعي كبير.

ب. مؤشر هيرشمان :

- **مؤشر هيرشمان لقياس التنوع/تركز المبادلات:**

صاحب هذا المؤشر هو Albert Hirchman (1945)، يساعد هذا المؤشر على قياس درجة التنوع/التركيز، ويستعمل خاصة من أجل قياس تركيز مبادلات السلع ويحسب وفق للصيغة التالية:

$$H_1 = \sqrt{\sum_{i=1}^{N} (\frac{X_i}{X})^2}$$

x_i: قيمة الصادرات من السلعة i، X : قيمة الصادرات الاجمالية، N : يمثل عدد مجموعات السلع.

كلما كان H_1 كبيرا كلما كانت الصادرات مركزة على عدد صغير من المنتجات والعكس، وحسب هيرشمان هذا المؤشر يساهم في القياس عندما يكون التركيز دالة للتقسيم غير المتساوي وعدد محدود من السلع.

يمكن ملاحظة أن H_1 هي دالة لمتوسط وتباين قيمة حصة الصادرات في مجموعات مختلفة من المنتجات، بمعنى آخر H_1 هو المؤشر الذي يتم الحصول عليه إذا تم توزيع عائدات التصدير لبلد معين بالتساوي بين المنتجات المختلفة، بمعنى آخر عندما تكون حصة الصادرات هي نفسها أو موزعة بالتساوي على جميع مجموعات المنتجات يكون التباين مساويا للصفر و $N = 1/H_1$.

- **مؤشر هيرشمان لقياس التركيز الجغرافي:**

يقيس هذا المؤشر التركيز الجغرافي أو التركيز التجاري ويكتب على الصيغة التالية:

$$G = (\sum_{i=1}^{T} c_i^2)^{1/2} \quad \text{بحيث}$$

c_i : يمثل نسبة صادرات كل بلد مشتراة من البلد i خلال فترة معينة.

T: يمثل عدد البلدان التي تصدر اليها كل سنة.

- **مؤشر هيرشمان الطبيعي (يطلق عليه أيضا اسم مؤشر هارفيندال هيرشمان):**

يهتم هذا المؤشر بقياس مدى تنوع الاقتصاد ، حيث يعمل على ابراز مقدار التركز في صناعة ما أو قطاع معين، ويكتب على الصيغة التالية:

$$N - H_1 = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N} p_i^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

بحيث :

$P_i = (x_i/X)$: النسبة الحقيقية لصادرات المنتوج i الى الصادرات الاجمالية X.

N : يمثل العدد الاجمالي للسلع المصدرة.

قيمة $(N - H_1)$ محصورة بين 0 و1، كلما اقتربت من 1 هذا يعني أن هناك تركز شديد والعكس.

ج. مؤشر هرفيندال:

صمم هذا المؤشر أوريس هريفندال 1950، وهو عبارة عن طريقة لقياس تخصص المؤسسات الكبرى في إنتاج نوع ما من السلع ويحسب وفقا للصيغة التالية:

$$H_2 = \sum_{i=1}^{N} S_i^2$$

بحيث:

s_i : يمثل حصة المؤسسة i من السوق.

للإشارة فان عبارة مؤشر هرفيندال مشابهة لمؤشر هيرشمان ماعدا الجذر التربيعي في هذا الأخير.

د. المؤشر الكلي للتخصص:

يساعد هذا المؤشر على حساب درجة تنوع الصادرات، وهو مشتق من مؤشر تركيز تقسيم الصادرات حسب السلع، ويتب على الصيغة التالية:

$$SPE = \sum_{i=1}^{N} (\frac{x_i}{X})^2$$

x_i : يمثل الصادرات من السلعة i .

X: يمثل المبلغ الإجمالي للصادرات.

N: يمثل عدد السلع المصدرة.

فإذا كانت قيمة SPE قريبة من الواحد فهذا يعني وجود مستوى عال من التركيز، وإذا كانت قريبة من الصفر فان ذلك يعني مستوى عال من التنوع، وعندما تكون قيمة الصادرات مقسمة بالتساوي بين مختلف السلع نجد $\text{SPE} = \frac{1}{\text{N}}$ وهي أدنى قيمة يمكن أن يأخذها المؤشر الكلي للتخصص.

كما استخدم الاقتصاديان Berthelmy و Soderling في عام 2001 مؤشر SPE وذلك بحساب مقلوبه من أجل حساب درجة التخصص:

$$DVI = \frac{1}{\sum_{i=1}^{N} (\frac{x_i}{X})^2}$$

قيمة هذا المؤشر ترتفع تناسبا مع درجة التنويع من 1 إلى N، القيمة 1 تعني تركز شديد، N تعني تنوع شديد.

هـ. دالة التجربة التراكمية للتصدير حسب المنتج:

بالإضافة إلى معدلات التركيز، هناك العديد من مقاييس التنويع الأخرى المستخدمة في البحوث التجريبية، هذه المؤشرات تستخدم لتقييم التغيرات الهيكلية أو الطابع الكلاسيكي الصادرات في صناعة معينة، يمكن الحصول على هذه المؤشرات عن طريق تقدير دالة التجربة التراكمية للتصدير للمنتجi:

يتم الحصول على دالة تجربة التصدير التراكمية لكل منتج بالصيغة التالية:

$$CXF_{i,\tau} = \frac{\sum_{t=t_0}^{\tau} x_{it}}{\sum_{t=t_0}^{T} x_i}$$

x_{it} : يمثل قيمة تصدير المنتج i في العام t معبرا عنه بالأسعار الثابتة.

t_0, τ, T : تمثل الفترات: الأولية، الحالية والنهائية للفترة المعيارية على التوالي.

وتجدر الإشارة إلى أن المتغير CXF له خصائص مشابهة لتلك الخاصة بدالة التوزيع التراكمي من حيث أنه يمكن أن يكون له قيمة دنيا أو حتى صفرية خلال الفترة الأولية، قبل أن يصل إلى 1 خلال الفترة النهائية. في هذا السياق، إذا تم أخذ القيم الرقمية لـ CXF في الاعتبار لمنتجين أو أكثر (أو صناعات) معًا، فإن المنتج الذي تتعلق تجربته في التصدير بشكل أساسي بالفترة الأولية (والتي يمكن وصفها بأنها كلاسيكية) يجب أن يكون مختلفًا عن التجربة التي تركزت خبرته في السنوات التالية (فترة تعتبر غير كلاسيكية)، حيث أن وظيفة تجربة التصدير الخاصة به هي اليسار المنحى. بعبارة أخرى، في حالة المنتج الأكثر "كلاسيكية"، يجب أن يكون منحنى CXF موجهًا إلى اليسار (أو يظل خطيًا)، بينما في حالة المنتج "غير الكلاسيكي"، يجب أن يكون منحنى CXF بدلاً من ذلك. موجهة نحو اليمين.

يمكن للمقارنة بين منحنى CXF للمنتجات المختلفة أن تلقي الضوء أيضًا على تنوع الصناعات التصديرية. على سبيل المثال، لا ينبغي اعتبار المنتجات التي يكون منحنى CXF موجهًا لها نحو اليمين أكثر على أنها صادرات أكثر غير تقليدية فحسب، بل يجب أيضًا اعتبارها أكثر تنوعًا رأسيًا.

يمكن اختبار الفرضية الصفرية القائلة بأن هناك صناعتين لهما وظائف متطابقة لتجربة التصدير التراكمية مقابل احتمال أن يكون أحدهما أكثر تقليدية من عدة جوانب. يتم تحديد الطريقة الأكثر مباشرة لتصنيف الصادرات وفقًا لطابعها الكلاسيكي، وهو متوسط مؤشر تجربة التصدير التراكمي (مؤشر الحرف الكلاسيكي) لكل صناعة، أدناه. بعد.

هـ. الإنحراف المطلق في حصة منتجات البلدان:

يمكن أيضًا قياس تنوع الصادرات باستخدام الانحراف المطلق لحصص المنتجات للبلدان في الهيكل العالمي والذي تتم صياغته على النحو التالي:

$$S_j = \frac{\sum_i |h_{ij}| - |h_i|}{2}$$

h_{ij} : حصة المنتج i في مجموع صادرات البلد j.

h_i : حصة المنتج i في مجموع الصادرات العالمية.

تتراوح قيمة المؤشر أعلاه من صفر إلى واحد وتمثل الفرق بين البلدان الأكثر تنوعًا نسبيًا. بهذه الطريقة، عندما تزيد قيمة المؤشر، فهذا يعني أن الصادرات أكثر تنوعًا.

يستخدم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED هذا المؤشر لتقييم مدى الاختلافات بين الهيكل التجاري لبلد ما والمتوسط العالمي. إذا كانت قيمة المؤشر قريبة من واحد، فهذا يعني أن الفرق مع المتوسط العالمي أكبر.

و. مؤشر ثيل Theil index

من أجل حساب مؤشر ثيل Theil نقوم باستخدام تعريف (Cadot et al. 2012) حيث يمكن حساب المؤشر الكلي Overall، المؤشر التكثيفي (Within)، المؤشر التوسعي (Between)، حيث نقوم أولا بإنشاء متغيرات وهمية لتعريف كل منتج على أنه "منتج تقليدي" أو "منتج جديد" أو "منتج غير متداول"، المنتجات التقليدية هي السلع التي تم تصديرها في بداية العينة، والسلع غير المتداولة لها صادرات صفرية للعينة بأكملها، وبالتالي بالنسبة لكل ومنتج، تضل القيم الوهمية للمنتجات التقليدية وغير المتداولة ثابتة عبر جميع سنوات العينة، فلكل بلد، سنة، مجموعة منتجات يجب أن تكون المنتجات المصنفة على أنها جديدة لم يتم تداولها في العامين الماضيين على الأقل ثم تم تصديرها في العامين التاليين، قد تتغير القيم الوهمية للمنتجات الجديدة بمرور الوقت.

يتم حساب مؤشر ثيل ما بين المجموعات between-groups على أنه:

$$T^B = \sum_{j=0}^{J} \frac{n_j}{n} \frac{\mu_j}{u} \ln\left(\frac{\mu_j}{u}\right)$$

ويتم حساب مؤشر ثيل داخل المجموعات Within−groups كما يلي:

$$T^W = \sum_{j=0}^{J} \frac{n_j}{n}\frac{\mu_j}{u}\, T_j = \sum_{j=0}^{J} \frac{n_j}{n}\frac{\mu_j}{u}\left[\frac{1}{n_j}\sum_{k\in G_i}\frac{x_k}{\mu_j}\ln\left(\frac{x_k}{\mu_j}\right)\right]$$

أما مؤشر ثيل الكلي فيحسب كما يلي:

$$T = T^W + T^B$$

n : العدد الإجمالي لخطوط التصدير المحتملة.

μ : متوسط قيمة خطوط التصدير بالدولار.

n_j : عدد خطوط التصدير في المجموعةj.

μ_j : متوسط قيمتها.

T_j : مؤشر ثيل الكلاسيكي للمجموعةj.

3. التنويع والتنمية الاقتصادية:

منذ الاقتصاديين الكلاسيكيين إلى اليوم، كان الموضوع الرئيسي للبحث الاقتصادي هو الطريقة التي تنمو بها النظم الاقتصادية وتتحول، سنقوم في هذا المطلب باستعراض موجز للمساهمات الرئيسية للتنويع الاقتصادي في التنمية.

حسب (Schumpeter, 1912/1934) فإن مصطلح "التدمير الإبداعي" Creative destruction لوصف هذه العملية، يؤدي التدمير الإبداعي إلى تغيرات نوعية في: تكوين القطاعات، فرص العمل، متطلبات المهارات والطلب عليها، إمكانيات الاستهلاك، مستويات المعيشة، ولكن على المدى القصير قد تصبح العديد من الوظائف والكفاءات قديمة، تؤثر عمليات التحول الهيكلي واتجاهات التخصص الاقتصادي والتنويع بعمق على عمليات تعلم الأشخاص وخياراتهم ووظائفهم.

بناء على أفكار Schumpeter، Marx وKeynes ركزت العديد من المدارس في اقتصاديات التنمية في بدايات القرن العشرين بشدة على التغيير الهيكلي والتنويع الاقتصادي، ويمكن تقسيم اهتماماتها على:

تحول الأنشطة من الإنتاج الزراعي إلى الأنشطة الصناعية،

ينتج عن اندماج الدول التخصص والتنوع الاقتصادي وتتخلف بسبب أنواع معينة من التخصص والإنتاج والتنويع، ومن الدراسات التي اهتمت بهذا الأمر: (Prebisch, 1949)

ترى مقاربة الاقتصاديين البنيويين التي ظهرت في أمريكا اللاتينية أن دول الأطراف يقتصر دورها في الاقتصاد العالمي في التخصص في تزويد دول المركز بالمواد

الأولية، بحيث تصبح دول المركز تبتكر باستمرار وتزيد من تنوع منتجاتها وخدماتها، والنتيجة هي تنمية تعتمد على دول المحيط التي تفقد منتجاتها أهميتها النسبية باستمرار في سلة الاستهلاك العالمي. كان الأثر السياسي لهذه الظاهرة هو أن حكومات البلدان النامية في أمريكا اللاتينية وبلدان نامية أخرى أغلقت أسواقها وحاولت تنويع اقتصادياتها عن طريق سياسات التصنيع التي تتمركز حول سياسة إحلال الواردات.

حسب (Dominic Hartman 2014) في بعض الحالات، كان هذا ناجحًا ووفر الأساس للقطاعات التنافسية الموجودة، على سبيل المثال بعض القطاعات الصناعية في البرازيل، أو قصة النجاح الاقتصادي للعديد من دول شرق آسيا التي سميت فيما بعد بالنمور الآسيوية. لكنه أدى أيضًا إلى عدم الكفاءة الاقتصادية، وارتفاع معدلات الديون، والتضخم، وحتى الانهيار الاقتصادي في العديد من البلدان التي لم يكن لديها أسواق داخلية كبيرة بما فيه الكفاية ولم تجمع بين نموذج إحلال الواردات واستراتيجية موجهة للتصدير.

حسب (Hausmann & Rodrik, 2003) فإن التنمية الاقتصادية عملية اكتشاف للذات، حيث تكتشف الشركات مجموعة المنتجات التي يمكن إنتاجها بطريقة فعالة من حيث التكلفة والفعالية، وبالتالي فعملية التنويع حتما ستكون من صلب هذا الاستكشاف.

قبل عام 2003 كانت معظم الدراسات تتوقع علاقة رتيبة بين مستويات الدخل والتركيز القطاعي، قدمت دراسة (Imbs & Wacziarg, 2003) المهمة رأيا مخالفا تماما لهذه النظرة، حاولت الدراسة البحث في العلاقة الموجودة بين التركيز القطاعي والتنمية الاقتصادية مقاسة بنصيب الفرد من الدخل، باستخدام بيانات مجموعة كبيرة من البلدان على مستويات مختلفة من التنمية خلصت الدراسة في أهم نتيجة لها أن العلاقة بين التنويع القطاعي ودخل الفرد غير رتيبة وتتخذ شكل حرف U، أي أن الاقتصادات تنمو من خلال مرحلتين من التنويع: في البداية يزداد التنويع القطاعي ولكن عند مستوى دخل فردي معين يبدأ التوزيع القطاعي للنشاط الاقتصادي بالتركيز مرة أخرى، ويعتبر هذا النمط قوي للغاية بالنظر إلى المقاييس المختلفة المستخدمة للتركيز القطاعي وكذلك نظرا للنماذج العديدة المستخدمة في الدراسة، قام الباحثان أيضا بتقدير مستوى الدخل الفردي الذي عند مستواه تبدأ البلدان بالتخلي عن التنويع وتبدأ في التركيز والتخصص والذي يساوي 9000 دولار أمريكي بالأسعار الثابتة لعام 1985.

بعد التحقيق التجريبي، قام (Hausmann & Rodrik, 2003) بتطوير بعض الحجج النظرية لحوافز البلدان للتنويع أو التخصص. تشمل أسباب التنويع الاقتصادي الحجج القائمة على التفضيل والمحفظة. في ظل افتراضات معينة ، تشير تأثيرات إنجل ضمنًا إلى أنه مع زيادة مستويات الدخل، يتطلب العملاء الاقتصاديون تنوعًا أكبر في السلع للاستهلاك. قام (Acemoglu & Zilibotti, 1997) بتطوير حجة المحفظة portfolio argument حيث يكون التنويع عملية داخلية endogenous process، ويستثمر المنتجون في مجموعة واسعة من القطاعات المحفوفة بالمخاطر الأمر الذي يؤدي إلى التنويع.

يسمح التوفر المتزايد للبيانات وتقنيات التحليل الإحصائي والقياسي بإجراء دراسات تجريبية اختبارية عديدة لنظريات ونماذج رواد التنمية الاقتصادية حول دور التحولات الهيكلية والتنويع الاقتصادي، حسب (Hidalgo, Klinger, Barabási, & y Hausmann, 2007 و(Saviotti & Frenken, 2008) فإن التنويع الاقتصادي والمكانة في الفضاء الإنتاجي العالمي أمران حاسمان للأداء الاقتصادي للبلدان النامية.

- **التنويع والنمو الاقتصادي:**

اهتمت العديد من الدراسات بشرح العلاقة بين التنويع والنمو الاقتصادي، خاصة نماذج النمو الداخلي التي أكدت على أن التنويع شرط أساسي للنمو الاقتصادي، في نموذج (Romer, 1990) تم التأكيد على الدور الإيجابي للتنويع على النمو الاقتصادي والذي يحدث من خلال توفر المدخلات inputs داخل الاقتصاد كما يمكن ان يساهم في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشر، كما يمكن أن يساهم التنويع أيضا في النمو من خلال زيادة عدد القطاعات وبالتالي فرص الاستثمار وتقليل مخاطره. دراسة (Acemoglu & Zilibotti, 1997) خلصا إلى أن تنويع الصادرات في البلدان النامية له تأثير إيجابي على النمو لأنه مع تغير تركيبة الاستثمار نحو المشاريع الأكثر مخاطرة وربحية مع تنويع الصادرات ينمو الاقتصاد أيضا.

قام (BERTHÉLEMY & CHAUVIN, Structural Changes in Asia and Growth Prospects after the Crisis, 2000) في (BERTHÉLEMY & SÖDERLING, 2001) دراساته بالبحث في مساهمة العوامل المختلفة في النمو الاقتصادي وذلك باستخدام دالة الإنتاج Cobb-Dauglas والتي يضمنها مجموعة من العوامل المساهمة: رأس المال، العمل، الإنتاجية الكلية للعوامل، ثم قام بإجراء تقديرات نماذج قياسية من اجل تقدير

العوامل المختلفة التي تفسر الإنتاجية الكلية للعوامل، وقد قام بإدراج عدة متغيرات مفسرة بما في ذلك مؤشر التنويع، تمويل التنمية، الانفتاح الاقتصادي، رأس المال البشري، تعتبر هذه الطريقة مهمة جدا لأنها بينت مساهمة التنويع الاقتصادي في الإنتاجية الإجمالية للعوامل.

بين (Al-Marhubi, 2000) في دراسته باستخدام عينة من 91 بلد وخلال الفترة 1961-1988 وباستخدام مقاييس عديدة للنمو الاقتصادي وكذلك للتنويع الاقتصادي بينت الدراسة أن التنويع الاقتصادي له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، كما بينت الدراسة أن التنويع الصادرات يرتبط إيجابيا مع معدلات الاستثمار.

(Lederman, Maloney, & Serven, 2003) أثناء فحص العلاقة بين هيكل التجارة والنمو الاقتصادي القياسي أن البلدان التي لديها الكثير من الموارد الطبيعية تنمو بشكل أبطأ بسبب تركيز الصادرات بدلاً من الاعتماد على الموارد الطبيعية في حد ذاتها.

بخصوص الدراسات التي اهتمت بأثر تنويع الصادرات على النمو الاقتصادي في بلدان معينة، (Pineres & Ferrantino, 2000) و(Herzer & Nowak-Lehnmann, 2006) خلصوا إلى أن الزيادة في مستوى تنوع الصادرات له أثر إيجابي معنوي على النمو الاقتصادي في الشيلي، (Pineres & Ferrantino, 2000) باستخدام بيانات البانل لبلدان أمريكا اللاتينية خلصا إلى وجود علاقة إيجابية بين تنويع الصادرات ودخل الفرد، (Ben Hammouda, Karingi, Angelica, Njuguna, & Sadni Jall, 2006) استخدم بيانات البانل لعينة مختارة من بلدان افريقيا جنوب الصحراء وفي إطار استكشاف العلاقة بين الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج والتنويع خلص إلى أن زيادة مستوى التنويع تؤدي إلى زيادة إنتاجية العامل الكلي وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

يطور (Agosin, Export diversification and growth in emerging economies, 2007) ويختبر نموذجًا للنمو يؤكد على إدخال خط تصدير جديد كمصدر رئيسي للنمو في البلدان البعيدة داخل حدود التكنولوجيا العالمية. وباستخدام بلدان مختارة من أمريكا الجنوبية ومصدرين آسيويين للصناعات، وجد أن تنويع الصادرات مهم للغاية في تفسير نمو نصيب الفرد خلال الفترة 1980-2003 لهذه البلدان خاصة عندما تنمو الصادرات بسرعة.

(Arip, Yee, & Abdul Karim, 2010) وباستخدام تحليل التكامل المشترك واختبارات Granger للسببية خلصا إلى وجود علاقة إيجابية في ماليزيا حيث يعزز تنويع الصادرات النمو الاقتصادي. وأيضا دراسة (Matadeen 2011) التي بحثت في العلاقة بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي في جمهورية موريشيوس خلال الفترة 1980-2008 باستخدام تحليل Johansen للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين تركيز الصادرات والنمو الاقتصادي وبالتالي فإن تنويع الصادرات يؤدي إلى نمو اقتصادي أعلى. وجد (Kim, Chavas, Barham, & Foltz, 2012) أنه خلال العقود الخمسة الماضية، ساهم الانفتاح التجاري وتنويع الصادرات كثيرًا في تنمية الاقتصاد الكوري، يمنح تنويع الصادرات الفرصة للحصول على المزيد من السلع المصدرة مما يؤدي إلى توسيع السوق الدولية في كوريا ويقلل من الاعتماد على عدد أقل من المنتجات. وجد (Gurgul & Lach, 2013) أنه قبل الأزمة المالية لعام 2008 كان التخصص في التصدير عاملاً هامًا للنمو بالنسبة للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والتي تمتلك نمطًا أكثر تخصصًا من الصادرات. لكن اتجاه هذه العلاقة السببية تغير بعد أزمة عام 2008 ولعب تنويع الصادرات دورًا مهمًا في تقليل أو تخفيف آثار التباطؤ للأزمة المالية لعام 2008.

دراسة (Mudenda, Caroline, Ireen, & Cleopas, 2014) حول أثر تنويع الصادرات على النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا، استخدمت الدراسة بيانات سنوية تمتد من 1980 إلى غاية 2010 واستخدمت نموذج تصحيح الخطأ لتحديد تأثير تنويع الصادرات والانفتاح التجاري يرتبطان بشكل إيجابي بالنمو الاقتصادي.

جادل (Karahan, 2017) بأن أداء الصادرات بالنسبة لمعظم الاقتصادات النامية أمر حيوي لنموها الاقتصادي، لكن فهم هذا الارتباط مهم للغاية. أثبتت النتائج العلاقة الإيجابية بين تركيز المنتجات وشدة انهيار التجارة. وقد شهدت جميع الدول المعنية التي شملتها الدراسة انهيار التجارة بدرجات متفاوتة خلال الأزمة العالمية 2009-2008 كلما زاد التركيز القطاعي الأعلى من هذا الأثر السلبي.

4. التنويع الاقتصادي بين البلدان المنتجة للنفط والبلدان غير المنتجة للنفط:

حسب (Ross, 2019) فإن معرفتنا عن تنويع الصادرات في ابلدان المنتجة للنفط قليلة نسبيا وذلك راجع إلى ثلاث أسباب رئيسية: أولا ميل البيانات الاقتصادية للبلدان المصدرة للمحروقات إلى الندرة أو التضليل وذلك ما يصعب من معرفة المستوى الحقيقي

للتنويع في الاقتصاد المحلي، ثانيا: أن تنويع الصادرات يقاس عادة بطرق مرتبطة بتقلب أسعار الصادرات وهذه التقلبات تؤدي الضرورة إلى تقلبات في تركيز الصادرات حتى عندما لا تتغير سلة الصادرات، فعندما ترتفع أسعار النفط سيشهد منتجو النفط ارتفاعا في تركيز صادراتهم الاسمية وعندما تنخفض سيرتفع تنوع الصادرات الاسمي، ثالثا: التحيز في الاختيار حيث تهتم معظم الدراسات بتسليط الضوء على تركيز الصادرات بين منتجي النفط لمجموعة من الدول المعتدة في صادراتها على النفط ثم تحاول شرح هذا الاعتماد.

باستخدام قاعدة بيانات (استخدم الباحثان مؤشر ثيل للتركيز السلعي) (Papageoriou and Spatafora 2014) الممتدة من الفترة 1962 حتى 2010 والتي تغطي أغلب بلدان العالم والتي تتضمن مقاييس عن تنويع الاقتصاد المحلي، قام Ross (2019) بتصنيف البلدان إلى بلدان منتجة للنفط وبلدان غير منتجة واعتبر البلد منتجا للنفط إذا كان دخل الفرد من انتاج النفط والغاز يتجاوز 300 دولار (بالأسعار الثابتة لسنة 2000) خلال آخر 20 سنة، تحصل الباحث في النهاية على قائمة تضم 40 بلدا منتجا للمحروقات. يوضح الشكل رقم (03-25) الرسم (a) مؤشر التركيز السلعي للصادرات لثمانية وثلاثون بلدا منتجا للمحروقات (الخط الرمادي المتقطع) خلال الفترة 1962-2010، يمثل الخط الأحمر مؤشر التركيز السلعي للصادرات لثلاثين بلدا منتجا للمحروقات فقط بحيث أن البلدان الثمانية الأخرى لم تكن نتنج المحروقات قبل عام 1990، يمثل الخط الأسود مؤشر التركيز السلعي للصادرات لبقية بلدان العالم خلال نفس الفترة. من الشكل يتضح جليا أن تنويع الصادرات للبلدان المنتجة للمحروقات كان أبطأ بكثير من التنويع الحاصل في البلدان الأخرى غير المنتجة.

الشكل 1: مؤشر التركيز السلعي للصادرات للبلدان المنتجة للمحروقات وبقية بلدان العالم خلال الفترة 1962-2010

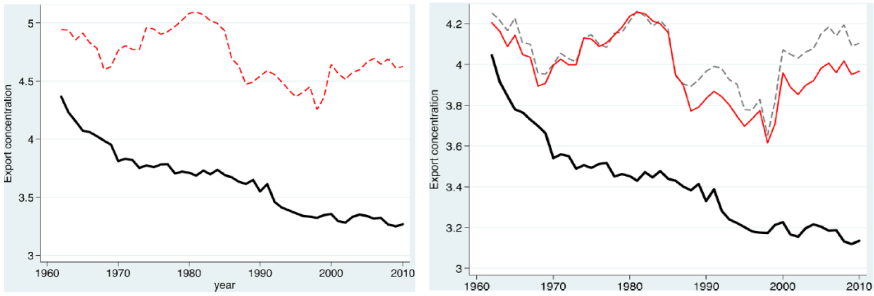

(b) (a)

المصدر: (Ross, 2019) .

إذا أخذنا عام 1970 (تاريخ الصدمة النفطية الأولى) كنقطة انطلاق للمقارنة، نلاحظ وجود تباين كبير بين بين المجموعتين: تركيز الصادرات للبلدان المنتجة للنفط على المدى الطويل ارتفع بنسبة 2.6 % بينما انخفض التركيز بين المنتجين غير النفطيين بنسبة 11.6%، ومع هذا يرى (Ross, 2019) أن هذه المقارنة تبقى حساسة للإطار الزماني المختار، فمثلا لو غيرنا سنة انطلاق عقد المقارنة إلى عام 1980 سنجد أن البلدان المنتجة للنفط تنوعت بنفس المعدل تقريبا الذي تنوعت به البلدان غير المنتجة للمحروقات. ولو اعتبرنا الفترة 1998-2010 التي تعتبر فترة ازدهار أسعار النفط حيث ارتفع متوسط الأسعار السنوي أكثر من 300% بالأسعار الفعلية، ارتفعت من 18.47 دولار للبرميل سنة 1998 إلى 86.41 دولار سنة 2014 حسب بيانات (BP)، نلاحظ من الرسم (a) في الشكل رقم ... أن البلدان المنتجة للمحروقات أصبحت أكثر تركيزا بعد عام 1998 في حين أن بلدان بقية العالم أصبحت أكثر تنوعا.

يوضح الرسم (b) من الشكل رقم (01) تطور مؤشر التركيز السلعي للبلدان المنتجة للمحروقات وبقية العالم بعد استثناء البلدان المتقدمة صناعيا في كلتا المجموعتين، نلاحظ من الشكل أن المنحى العام للمنحنيين يتجه إلى الأسفل نسبيا إلا أنها يواصلان التباعد وتبقى البلدان المنتجة للنفط تتنوع أبطأ من بقية العالم حتى بعد استثناء البلدان الصناعية من المجموعتين.

5. خاتمة:

حاولنا في مداخلتنا هذه التطرق إلى جوانب نظرية في غاية الأهمية للتنويع الاقتصادي عموما وتنويع الصادرات خصوصا، لاسيما وأن عملية التنويع الاقتصادي تكتسي أهمية بالغة في نظريات التنمية الاقتصادية ونماذج النمو الاقتصادي، كما تساهم بشكل كبير في التقليل من آثار لعنة الموارد الطبيعية التي قد تعاني منها بعض بلدان المغرب العربي كالجزائر وليبيا والتي تعتمدان بشكل كبير على النفط في صادراتها، في المحور الأول من المداخلة تطرقنا إلى مفهوم التنويع الاقتصادي، كما تطرقن على أهمية التنويع الاقتصادي في استقرار عائدات الصادرات والتقليل من تقلباتها، وتطرقنا في نفس المحور إلى أشكال التنويع: الأفقي وارأسي، وكذا الهامش التكثيفي والهامش التوسعي في في ديناميكية نمو الصادرات، في المحور الثاني تطرقنا إلى علاقة التنويع الاقتصادي بالتنمية والنمو الاقتصادي وقمنا بدراسة البلدان المنتجة للنفط وغير المنتجة للنفط من حيث التنويع الاقتصادي، من خلال دراستنا النظرية لمختلف الجوانب استخلصنا مجموعة من النتائج:

- تقر الأدبيات الاقتصادية على الدور المهم الذي يلعبه التنويع الاقتصادي وتنويع الصادرات في النمو والتنمية الاقتصادية، فتنويع الصادرات يعتبر مفتاح أساسي للخروج من دائرة التخلف الاقتصادي والحد من تبعات لعنة الموارد الطبيعية وكذا التقليل من مخاطر التبعية لتقلبات أسعار البترول.
- تعد مسألة التنويع الاقتصادي مسألة في غاية الأهمية بالنسبة لبلدان المغرب العربي سيما البلدان التي تعتمد في صادراتها على المحروقات كالجزائر وليبيا، حيث يجب على البلدين اختيار سياسة تنويع ملائمة ومن بين السياسات التي ينصح بها صندوق النقد الدولي السياسات القائمة على التنويع الرأسي والتي تكون أسهل وأقل تكلفة في التنفيذ من السياسات القائمة على التنويع الأفقي.
- خلال الفترة 1962-2010 تنويع الصادرات للبلدان المنتجة للمحروقات كان أبطأ بكثير من التنويع الحاصل في البلدان الأخرى غير المنتج. إذا أخذنا عام 1970 (تاريخ الصدمة النفطية الأولى) كنقطة انطلاق للمقارنة، نلاحظ وجود تباين كبير بين بين المجموعتين: تركيز الصادرات للبلدان المنتجة للنفط على المدى الطويل ارتفع بنسبة 2.6 % بينما انخفض التركيز بين المنتجين غير النفطيين بنسبة 11.6%.

6. قائمة المراجع:

Acemoglu, D., & Zilibotti, F. (1997). Was Prometheus unbound by chance? Risk, diversification, and growth. Journal of political economy, 105(04), 709-751.

Agosin, M. R. (2007). Export diversification and growth in emerging economies. Working paper, 233, 559-562.

Agosin, M. R., Alvarez, R., & Bravo-Ortega, C. (2012). Determinants of export diversification around the world: 1962–2000. The World Economy, 35(03), 295-315.

Ahmadov, A. K. (2014). Blocking the pathway out of the resource curse: What hinders diversification in resource-rich developing countries? GEG Working Paper(98).

Ali, R., Alwang, J., Siegel, P. B., & Mundial, B. (1991). Is export diversification the best way to achieve export growth and stability? Banco Mundial.

Al-Marhubi, F. (2000). Export diversification and growth: an empirical investigation. Applied economics letters, 7(9), 559-562.

Ansoff, H. I. (1957). Strategies for diversification. Harvard business review, 35(5), 113-124.

Arip, M. A., Yee, L. S., & Abdul Karim, B. (2010). Export diversification and economic growth in Malaysia.

Ben Hammouda, H., Karingi, S. N., Angelica, E., Njuguna, & Sadni Jall, M. (2006). La diversification , vers un nouveau paradigme pour le développement de l'Afrique. Centre Africain De Politique Commerciale, CAPC.

BERTHÉLEMY, J. C., & CHAUVIN, S. (2000). Structural Changes in Asia and Growth Prospects after the Crisis. Document de travail du CEPII(09).

BERTHÉLEMY, J. C., & SÖDERLING, L. (2001). The Role of Capital Accumulation, Adjustment and Structural Change for Economic Take-Off : Empirical Evidence from African Growth Episodes. World Development, 29(02), 323-343.

CHANDRA, V., BOCCARDO, J., & OSORIO, I. (2007). Export diversification and competitiveness in developing countries. World Bank Working draft.

Cottet, C., Madariaga, N., & Jégou, N. (2012). La diversification des exportations en zone franc: degré, sophistication et dynamique.

Dans C. Cottet, N. Madariaga, & N. J. (Dir), La diversification des exportations en zone franc : degré, sophistication et dynamique (pp. 1-32). Paris: Agence française de développement.

Easterly, W., & Reshef, A. (2014). African export successes: surprises, stylized facts, and explanations. In African successes, Volume III: Modernization and development. University of Chicago Press, 297-342.

Fosu, A. K. (1991). Capital instability and economic growth in Sub-Saharan Africa. The Journal of Development Studies, 28(1), 74-85.

Gurgul, H., & Lach, Ł. (2013). Political instability and economic growth: Evidence from two decades of transition in CEE. Communist and Post-Communist Studies, 46(2), 189-202.

Hausmann, R., & Rodrik, D. (2003). Economic development as self-discovery. Journal of development Economics, 72(02), 603-633.

Herzer, D., & Nowak-Lehnmann, D. F. (2006). What does export diversification do for growth? An econometric analysis. Applied economics, 38(15), 1825-1838.

Hesse, H. (2008). Export Diversification and Economic Growth. Commission on Growth and Development. World Bank(21).

Hidalgo, C., Klinger, B., Barabási, A., & y Hausmann, R. (2007). The Product Space Conditions the Development of Nations. Science, 317(5837), 482-487.

Imbs, J., & Wacziarg, R. (2003). Stages of Diversification. American Economic Review, 93(01), 63–86.

Karahan, H. (2017). Export diversification in emerging economies. In Global financial crisis and its ramifications on capital markets. Springer, Cham, 287-296.

Kim, K., Chavas, J. P., Barham, B., & Foltz, J. (2012). Specialization, diversification, and productivity: a panel data analysis of rice farms in Korea. Agricultural Economics, 43(6), 687-700.

Lederman, D., Maloney, W. F., & Serven, L. (2003). Lessons from NAFTA for Latin American and Caribbean (LAC) countries: A summary of research findings. Washington: World Bank.

Mudenda, Caroline, Ireen, C., & Cleopas, C. (2014). The role of export diversification on economic growth in South Africa. Mediterranean Journal of Social Sciences, 5(9), 705-715.

Pineres, S. A., & Ferrantino, M. (2000). The commodity composition of export portfolios: A comparative analysis of Latin America. Latin American Business Review, 1(3), 1-15.

Prebisch, R. (1949). Growth, disequilibrium and disparities: interpretation of the process of economic development. Economic survey of Latin America.

Romer, P. M. (1990). Endogenous technological change. Journal of political Economy, 98(05), S71-S102.

Ross, M. L. (2019). What do we know about export diversification in oil-producing countries? The Extractive Industries and Society, 6(3), 792-806.

Saviotti, P. P., & Frenken, K. (2008). Export variety and the economic performance of countries. Journal of Evolutionary Economics, 18(02), 201-218.

Schumpeter, J. (1912/1934). Theorie der wirtschaftlichen Entwicklung. Leipzig: Duncker & Humblot. English translation published in 1934 as The Theory of Economic Development. Cambridge. MA: Harvard University Press.

Wagner, J. (2007). Exports and productivity: A survey of the evidence from firm-level data. World Economy, 30(01), 60-82.